



التاريخ: ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣
الأصل: إنكليزي

البند الثالث من جدول الأعمال

المسائل المنبثقة عن أعمال الدورة الثانية بعد المائة (٢٠١٣) لمؤتمر العمل الدولي

متابعة القرار بشأن التنمية المستدامة والعمل اللائق
والوظائف الخضراء

غرض الوثيقة

تبيّن الوثيقة العناصر الأساسية لخطة عمل استراتيجية أعدها المكتب للأجل القصير والمتوسط والطويل. وتسترشد هذه الخطة بالقرار والاستنتاجات بشأن التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته الثانية بعد المائة. ومجلس الإدارة مدعو إلى توفير الإرشاد بشأن خطة المتابعة (انظر الفقرة ٣٣).

الهدف الاستراتيجي المعني: هدف مشترك.

الانعكاسات السياسية: من شأن توجيه مجلس الإدارة أن يرشد تخطيط وتنفيذ أنشطة المكتب المستقبلية بشأن التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، بالترافق مع الهدف طويل الأجل وهو جعل التنمية المستدامة شاغلاً أساسياً في جميع مجالات عمل منظمة العمل الدولية.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: تخصيص موارد من الميزانية العادية وحشد الموارد من خارج الميزانية لتنفيذ خطة المتابعة.

إجراء المتابعة المطلوب: إدماج الإرشاد الذي يوفره مجلس الإدارة في تخطيط وتنفيذ خطة المتابعة على مستوى المكتب في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وفي الأعمال التحضيرية للإطار الاستراتيجي القادم.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة المنشآت وبرنامج الوظائف الخضراء، بالتشاور الوثيق مع كافة الإدارات والوحدات المعنية.

الوثائق ذات الصلة: القرار بشأن التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء؛ الاستنتاجات بشأن تحقيق العمل اللائق والوظائف الخضراء والتنمية المستدامة، محضر الأعمال المؤقت رقم ١٢، الدورة ١٠٢، مؤتمر العمل الدولي، ٢٠١٣؛ الوثيقة GB.316/POL/3؛ الوثيقة GB.313/INS/4؛ الوثيقة GB.319/INS/3/1.

الجزء أولاً - مقدمة

١. في الدورة الثانية بعد المائة (٢٠١٣) لمؤتمر العمل الدولي، دعا القرار الذي اعتمد استنتاجات لجنة التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، مجلس الإدارة إلى النظر في هذه الاستنتاجات على النحو الواجب عند التخطيط للعمل المقبل، وطلب من المدير العام أن يأخذها في الاعتبار عند تخطيط مقترحات البرنامج والميزانية في المستقبل، بما فيها لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.
٢. وقد أرست الاستنتاجات رؤية مشتركة لتحقيق العمل اللائق والوظائف الخضراء والتنمية المستدامة. وتسليماً بالفرص المتاحة أمام استحداث العمل اللائق في التحول إلى اقتصادات مستدامة بيئياً واجتماعياً وبالتحديات التي تمثلها على حد سواء، تؤكد الاستنتاجات على الدور الحاسم الذي تضطلع به الحكومات وأصحاب العمل والعمال - فردياً أو جماعياً - باعتبارهم عناصر التغيير.
٣. وتوفر الاستنتاجات مبادئ توجيهية لتخضير الاقتصادات والمنشآت والوظائف، بما في ذلك بناء توافق اجتماعي متين بشأن هدف الاستدامة والطريق المؤدي إليها؛ أهمية دور الحوار الاجتماعي؛ احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتعزيزها وتحقيقها. وقد قدم إطار سياسي أساسي للتصدي للتحديات التي يمثلها ضمان انتقال منصف للجميع، مترافقاً مع تدابير محددة في تسعة مجالات رئيسية.
٤. وعلى المستوى العالمي، ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تعزز ولايتها وقيمها الأساسية كي تكون في مركز الريادة في تعزيز برنامج العمل اللائق كوسيلة هامة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وتكمن المساهمة المميزة لمنظمة العمل الدولية في التعبير عن انعكاسات المسائل والسياسات البيئية - بما فيها تلك المتعلقة بتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية والطاقة - على سوق العمل والحماية الاجتماعية. كما ينبغي أن تتجلى الشواغل البيئية بشكل أكبر في برنامج العمل اللائق نفسه، وبالتالي تعزيز مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة المتكاملة.
٥. وبغية إنفاذ الرؤية والمبادئ الواردة في الاستنتاجات، ينبغي للمنظمة أن تجعل تدريجياً من التنمية المستدامة مسألة مشتركة في جميع مجالات نشاطها. وتشمل خطة العمل الاستراتيجية المقدمة في هذه الوثيقة الدعائم الأساسية الثلاث لاستراتيجية موجهة نحو النتائج من أجل تحويل الرؤية المتفق عليها إلى نتائج قابلة للقياس على المستويين القطري والعالمي.
٦. ويتوخى أيضاً أن تكون خطة العمل الوسيلة الرئيسية لتنفيذ المبادرة الخضراء، وهي إحدى مبادرات المؤيعة السبع المقترحة في التقرير الذي قدمه المدير العام إلى الدورة الثانية بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي، والتي ترد متابعتها في الوثيقة GB.319/INS/3/1. وخلال الدورة المذكورة، أعرب الكثير من المندوبين عن دعمهم مبدئياً لمفهوم جعل العمل اللائق بعداً من أبعاد تحول المجتمعات الجاري إلى مجتمعات منخفضة الكربون ومجدية من حيث الموارد ومقاومة لتغير المناخ، إحدى السمات الرئيسية لنشاط منظمة العمل الدولية في المستقبل. ومن المتوقع أن يكون ذلك أيضاً موضوعاً رئيسياً في الالتزام مع القطاع الخاص ومع منظومة الأمم المتحدة، على أن يكون الهدف إقامة تحالفات استراتيجية وشراكات ابتكارية من شأنها أن تدفع قدماً برنامجاً عالمياً مشتركاً بشأن تحقيق العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة.

الجزء ثانياً - خطة عمل استراتيجية

الأهداف

٧. يتمثل الهدف العام لخطة العمل الاستراتيجية المقترحة في تحديد نطاق وطرائق المساهمة الإجمالية للمكتب في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء بغية تحقيق أهداف العمل اللائق والوظائف الخضراء والتنمية المستدامة، متشياً مع الرؤية التي وافق عليها مؤتمر العمل الدولي في دورته الثانية بعد المائة (٢٠١٣). والهدف المحدد لخطة العمل هو تعزيز قدرة الحكومات وأصحاب العمل والعمال على التصرف كعناصر تغيير أساسية في مسيرة المضي قدماً بالتنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٨. وتوفر خطة العمل تطلعات على الأجل القصير والمتوسط والطويل، وتحدد أهداف التنفيذ والمعالج الرئيسية للعمل على مستوى المكتب^١. والخطة مبنية وفقاً لطرائق العمل الأربع الواردة في الاستنتاجات.

الأجل القصير (٢٠١٤-٢٠١٥)

٩. من المتوقع أن تكون خطة العمل قد حققت النتائج التالية بحلول عام ٢٠١٥: "١" قاعدة معارف معترف بها دولياً بنسق سهل الاستخدام؛ "٢" مجموعة متنامية من المبادئ التوجيهية السياسية المصادق عليها، بما فيها التعريف والقياس، إلى جانب أدوات التنفيذ التي تستخدمها الهيئات المكونة من أجل تحقيق أهدافها؛ "٣" زيادة بمقدارين في عدد البرامج القطرية للعمل اللائق التي تتناول التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، "٤" لا بد للإطار الاستراتيجي القادم لمنظمة العمل الدولية، رهناً بإرشاد مجلس الإدارة، أن يعكس آثار التحول التدريجي نحو مجتمعات منخفضة الكربون ومجدية من حيث الموارد ومقاومة لتغير المناخ، على عالم العمل وأن يقدم التوجيه بشأن كيفية ربط مبادئ التنمية المستدامة بالنتائج الاستراتيجية المعنية لمنظمة العمل الدولية على المستويين العالمي والقطري.

"١" تطوير البحوث والمعارف وإدارتها ونشرها

١٠. من شأن توليد المعارف أن يركز على توسيع نطاق قاعدة المعارف بشأن الدور الذي يضطلع به عالم العمل في تعزيز التنمية المستدامة. وقد يشمل ذلك مسودة مبادئ توجيهية لتعريف الوظائف الخضراء وقياسها إحصائياً، لينظر المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل في اعتمادها (جنيف، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣). ووجود مبادئ توجيهية نظرية وعملية عن قياس الوظائف الخضراء من شأنه أن يسهل عمليات التقييم القطرية الموجهة نحو الطلب لأثر تخضير الاقتصاد على استحداث الوظائف وتحول الوظائف ونوعية العمل. وإذا جمعنا هذه العناصر معاً، فمن شأن العمل على الإحصاءات وعمليات التقييم القطرية أن تعزز قدرة المكتب على المساعدة على إرساء حوار اجتماعي يقوم على البيانات، وأن توفر المشورة السياسية السليمة وأن تولد نهجاً وأدوات عملية لتنفيذ الاستراتيجية.

١١. ومن شأن الخبرة المتنامية مع المبادرات القطرية أن تساعد كذلك على إرساء الشواهد على أهمية الأحكام وتطبيقها العملي في معايير العمل الدولية بغية تحقيق اقتصاد غني بالوظائف ومنصف ومستدام بيئياً. وقد يشمل العمل استعراضاً معمقاً للبيانات، سوف يُنشر بنسق سهل الاستخدام لتوزيعه على نطاق واسع. ومن شأن التحليل أن يتناول كذلك أوجه القصور والثغرات المحتملة في الإطار الحالي. وتمشياً مع الفقرة ٢٤ من استنتاجات المؤتمر، من المقترح أن يدعو المكتب إلى عقد اجتماع للخبراء^٢ في عام ٢٠١٥، من أجل مناقشة الاستعراض والحصول على تحليل الخبراء بشأن المسائل المتعلقة بتخضير الاقتصادات والوظائف الخضراء والانتقال العادل للجميع.

١٢. وسوف تبذل جهود حثيثة كذلك لتحسين فهم مختلف التحديات والفرص التي تطرحها العمالة في الانتقال إلى اقتصادات مستدامة بيئياً فيما بين القطاعات والبلدان والأقاليم. ومن المزمع إجراء استعراض للمفاهيم والاستراتيجيات والأمثلة عن سياسات وإجراءات الانتقال العادل (بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين). وسوف يشمل هذا الاستعراض تطوير المهارات وبرامج التوظيف العامة وتعزيز المنشآت والحماية الاجتماعية، من جملة أمور، بغية تنوير الإرشاد الذي سيوفره المكتب في المستقبل وتحديد الاحتياجات البحثية في هذا الموضوع.

١٣. بالإضافة إلى ذلك، سيجري البحث عن البيانات بشأن الأثر الناجم عن اعتماد ممارسات إنتاجية أكثر اخضراراً ونظافة، على العمالة والإنتاجية في المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر؛ وعن طرائق الوصول إلى أسواق خضراء جديدة. وسوف تُستخدم هذه المعارف لتوفير إرشاد أفضل للمنشآت ولمنظمات أصحاب العمل ولمنظمات العمال الهادفة إلى تخضير عمليات الإنتاج وسلاسل القيم.

^١ تستند خطة العمل إلى إسهامات واردة من الإدارات والوحدات المعنية، وتتجلى جميعها في النتائج الرئيسية.

^٢ تعين كل مجموعة من المجموعات الثلاثية خبراء للاجتماع. انظر الملحق الثامن، الخلاصة الوافية للقواعد المطبقة على سير أعمال مجلس الإدارة (٢٠١٠).

"٢" الالتزام على المستويين العالمي والإقليمي

١٤. على المستوى العالمي، سيقدم المكتب المساعدة في صياغة أهداف التنمية المستدامة والغايات والمؤشرات المناسبة. وبموازاة ذلك، سوف يعزز المكتب مساهمته في العمليات السياسية المعنية بتغيير المناخ في العالم، وذلك على السواء ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ وعملية الأمم المتحدة بشأن "توحيد الأداء في مجال تغيير المناخ". ومن شأن البحوث التحليلية والتوعية والالتزام على أعلى مستوى في المنظمة أن تضمن أن تتجلى الشواغل بشأن العمل اللائق والانتقال العادل للجميع، بشكل واضح في السياسات الرامية إلى التخفيف من آثار تغيير المناخ والتكيف معها.

١٥. وسوف يواصل المكتب تعزيز أهداف منظمة العمل الدولية من خلال المساهمات ذات الصلة في شبكات المعارف العالمية الرائدة والشراكات فيما بين الوكالات. وتشمل هذه الأخيرة ما يلي: منصة المعارف المتعلقة بالنمو الأخضر (التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي ومعهد النمو الأخضر العالمي)؛ فريق التنسيق المشترك بين وكالات الأمم المتحدة بشأن الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ إجراء المتابعة على مستوى منظومة الأمم المتحدة لمؤتمر ريو ٢٠٠٠؛ البرامج الرائدة الإقليمية لأفريقيا من أجل تنفيذ نتائج مؤتمر ريو ٢٠٠٠.

"٣" الإجراءات على المستوى القطري

١٦. سينصب التركيز على مشاركة الهيئات المكونة المهمة في معالجة التنمية المستدامة كجزء من البرامج القطرية للعمل اللائق الخاصة بها. وقد أدرج حالياً قرابة ٢٠ دولة عضواً الوظائف الخضراء في نتائج البرامج القطرية. وطلب عدد كبير ومتزايد من البلدان المساعدة التقنية بشأن المسائل ذات الصلة. وبغية الاستجابة لذلك، أقام المكتب مؤخراً شراكة مهمة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، ونسق مع الفرق القطرية للأمم المتحدة، بغية توفير الدعم وبناء القدرات فيما يتعلق بصياغة السياسات الوطنية وتنفيذها على الاقتصاد الأخضر، كمتابعة لمؤتمر ريو ٢٠٠٠. ومن شأن صندوق استئمان متعدد الجهات المانحة أنشئ لهذه الشراكة مع الأمم المتحدة، أن يصبح وسيلة مهمة يمكن من خلالها توسيع نطاق الدعم التقني لمنظمة العمل الدولية وفي الوقت نفسه ضمان الاتساق ضمن منظومة الأمم المتحدة.

"٤" بناء القدرات

١٧. بغية تعزيز قدرة الهيئات المكونة لتكون عناصر تغيير رئيسية، سوف تبذل جهود حثيثة لتوسيع نطاق التدريب والربط الشبكي. ومن شأن مركز التدريب الدولي في تورينو أن يوسع دوره في التدريب وفي بناء القدرات على المستويين العالمي والوطني. ومن المتوقع إنشاء منصة جديدة مع مرافق التعلم الإلكتروني بغية زيادة الانتشار والفعالية بشكل كبير. كما ستقام برامج مخصصة لصالح منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل، مما من شأنه أن يعزز قدرتها على المشاركة في الحوار السياسي.

١٨. والوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر قمة ريو ٢٠٠٠ والاستنتاجات التي خلص إليها المؤتمر في دورته الثانية بعد المائة، تسلط الضوء على الدور الحاسم الذي تضطلع به المنشآت في الدفع قدماً بأهداف الاستدامة البيئية والعمالة المنتجة والعمل اللائق والنمو الشامل. وعليه، فإنه من الأساسي لمنظمة العمل الدولية أن تشارك في إرساء حوار بناء وإقامة الشراكات. وبالتعاون مع الجهود التي يبذلها المكتب من أجل وضع استراتيجية مشاركة جديدة مع المنشآت الخاصة، سوف يتم الاضطلاع بالمزيد من العمل بغية دعم المنشآت على إدماج شواغل الاستدامة البيئية في عملياتها وممارسات أماكن العمل وتنمية الأسواق. ومن شأن هذا العمل أيضاً أن يعزز قدرة المنظمات الوطنية والدولية الممثلة للعمال ولأصحاب العمل على تقديم الخدمات.

^٢ برنامج منظمة العمل الدولية المعنون "منشآت أكثر اخضراراً في آسيا"، هو خير مثال على هذه الجهود.

الأجل المتوسط (٢٠١٦-٢٠١٩)

١٩. بحلول عام ٢٠١٩، من المتوقع إدماج التنمية المستدامة بشكل كلي في جميع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة وفي معظم أطر الدعم القطري لمنظمة العمل الدولية.

"١" تطوير البحوث والمعارف وإدارتها ونشرها

٢٠. من شأن البحوث والخبرات المكتسبة في البلدان أن تخلق قاعدة معارف متنامية، مما يجعل منظمة العمل الدولية مركزاً للامتياز دولياً معترفاً به. ويمكن تحويل قاعدة المعارف هذه إلى برنامج بحوث عالمي مخصص (بالتعاون المحتمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة) يقوم بجمع وتحليل ونشر الإحصاءات والبحوث ذات الصلة، إلى جانب نشر تقرير منتظم عن وضع الوظائف الخضراء.

"٢" الالتزام على المستويين العالمي والإقليمي

٢١. منظمة العمل الدولية مدعوة إلى أداء دور في تنفيذ الأطر الإنمائية المتفق عليها دولياً لما بعد عام ٢٠١٥ واتفق جديد محتمل بشأن تغير المناخ. ومن شأن ذلك أن يركز على جعل الإطار والمبادئ التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي تتجلى في السياسات العالمية والإقليمية، الأمر الذي سيحدد بدوره معالم البرامج الوطنية، مثلاً بشأن اعتماد تغير المناخ، والأدوات المالية الرامية إلى دعمها.

"٣" الإجراءات على المستوى القطري

٢٢. استناداً إلى الأنشطة المخصصة للسياسات المعنية بالعمالة والمهارات والمنشآت لصالح الوظائف الخضراء، سيوسع وضع الأدوات السياسية واختبارها بحيث تشمل كافة المجالات التي تنشط فيها منظمة العمل الدولية. ومن شأن ذلك أن يشمل الاستراتيجيات القطاعية (البناء والزراعة وإدارة النفايات، من بين أمور أخرى) وأرضيات الحماية الاجتماعية، لاسيما بالنسبة إلى السكان الأكثر تضرراً من تدهور البيئة أو ندرة الموارد. ومن شأن النتائج التي سيخرج بها اجتماع الخبراء المقترح عقده في عام ٢٠١٥، أن تُستخدم لتعزيز التطبيق الفعال لمعايير العمل الدولية ذات الصلة في عملية التحول الهيكلي. ومن شأن المبادئ التوجيهية والأدوات السياسية المناسبة المتعلقة باستراتيجيات التنفيذ أن تمكن المكتب من توسيع نطاق الخدمات لتشمل عدداً أكبر من البلدان، وتوفير خدمات استشارية دائمة للمساعدة على تقييم أثر التخضير على العمالة والإدماج الاجتماعي والمساواة.

"٤" بناء القدرات

٢٣. من الممكن دعم عملية تعميم التنمية المستدامة في ٢٥ برنامجاً قوطرياً إضافياً للعمل اللائق من خلال بناء القدرات ونشر الممارسات الجيدة واستعراض الأقران وتقاسم المعارف على المستوى العالمي. وقد يؤدي مركز التدريب الدولي في تورينو دوراً رائداً في هذا المسعى، بالتعاون مع الشركاء والمبادرات المعنية على المستوى الدولي.

٢٤. وقد توضع أدوات وإرشادات معدة لتوسيع نطاق دعم تطوير الموظفين من أجل تحسين تزويد الهيكل الميداني لمنظمة العمل الدولية بالأدوات والكفاءات التي من شأنها أن تستجيب لمطالب الهيئات المكونة. وستواصل عملية التعميم من خلال ربط شواغل التنمية المستدامة بالمجالات المختلفة للأخصائيين التقنيين، وبالتالي تعزيز قدرة المكتب على تقديم خدمات متكاملة.

الأجل الطويل (عام ٢٠٢٠ وما بعده)

٢٥. إنّ النتيجة المتوخاة على الأجل الطويل هي تطبيق التنمية المستدامة باعتبارها أولوية عمومية للمنظمة، يستنير بها نشاطها الرامي إلى تعزيز الأهداف الاستراتيجية للعمل اللائق وبرمجتها التشغيلية.

٢٦. ومن غير الممكن في هذه الوثيقة معرفة إلى أي مدى ستتطور الفرص والتحديات في مجالات العمل اللائق والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة والوظائف الخضراء والروابط السببية فيما بينها، بحلول نهاية عام ٢٠١٩. بيد أنه من السليم اعتبار أنه في القرن الثاني لمنظمة العمل الدولية، ستكون هذه التحديات قد أصبحت محركات أكثر متانة بالنسبة إلى برنامج عملها. وطالما أن الأجل الطويل هو المقصود، فلا بد من تكييف خطة العمل مع الاتجاهات الجديدة والظروف المتغيرة، ومع الإنجازات المحققة والدروس المتعلقة بفعالية وأهمية الاستراتيجيات المقترحة على الأجلين القريب والمتوسط.

٢٧. وباعتبار التنمية المستدامة إحدى الأولويات المشتركة لمنظمة العمل الدولية، فإن جميع الأهداف والنتائج الاستراتيجية للمنظمة ستأخذها في الاعتبار. والدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية إلى الإجراءات القطرية سيكون ملتزماً بمبادئ التنمية المستدامة المتفق عليها، وقد يشمل مؤشرات لقياس مدى اتساق الدعم المقدم مع تلك المبادئ. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، سوف تؤدي منظمة العمل الدولية دوراً فعالاً باعتبارها الوكالة المعترف بها كمصدر للخبرة في مسألة البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

٢٨. ويلخص الجدول ١ الخطط على الأجل القصير والمتوسط والطويل ويقترح منظوراً استراتيجياً محتملاً.

الجدول ١: إطار استراتيجي مؤقت لتحقيق العمل اللائق والوظائف الخضراء والتنمية المستدامة

الفترة	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٦-٢٠١٩	عام ٢٠٢٠ وما بعده
الهدف	تطوير المعارف، استحداث القدرات وإظهار أهمية عالم العمل في تعزيز التنمية المستدامة	إدماج التنمية المستدامة في الأهداف الإستراتيجية لمنظمة العمل الدولية والبرامج القطرية للعمل اللائق	تطبيق التنمية المستدامة على أنها أولوية عمومية للمنظمة
النواتج المتوخاة	"١" منصة معارف سهلة الاستخدام "٢" تقييمات قطرية بشأن الوظائف الخضراء "٣" نشر المبادئ التوجيهية السياسية وأدوات التنفيذ لتقديم الدعم إلى البلدان "٤" برامج بناء القدرات المعدة للهيئات المكونة ولموظفي منظمة العمل الدولية "٥" مبادئ توجيهية لإدماج التنمية المستدامة في البرامج القطرية للعمل اللائق وفي نتائج البرامج القطرية "٦" المساهمة في ربط العمل اللائق بالتنمية المستدامة في برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ "٧" المساهمة في الأهداف الإستراتيجية المستقبلية لمنظمة العمل الدولية	"١" برنامج بحثي شامل لمنظمة العمل الدولية بشأن التنمية المستدامة "٢" سياسات وأدوات منظمة العمل الدولية تدمج التنمية المستدامة "٣" عمليات استعراض الأقران العالمية والدعم بين بلدان الجنوب في صفوف الهيئات المكونة "٤" دعم ميداني مقدم إلى البرامج القطرية للعمل اللائق من أجل ربطها بالتنمية المستدامة "٥" المساهمة في قياس التقدم المحرز بشأن الأهداف والغايات المتفق عليها لما بعد عام ٢٠١٥	"١" إطار استراتيجي مقترح بشأن التنمية المستدامة "٢" مركز امتياز معترف به "٣" إرساء دعم تقني من أجل تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة من أجل العمل اللائق
المؤشرات الرئيسية	■ تستخدم الهيئات المكونة والمنظمات الدولية معارف ومنتجات منظمة العمل الدولية بشأن التنمية المستدامة من أجل صنع السياسات وتنفيذها [الهدف: +٢٠ في المائة]	■ عدد البرامج القطرية للعمل اللائق ونتائج البرامج القطرية التي تشمل صراحة التنمية المستدامة في الأهداف والإستراتيجية [الهدف: ٥٠ برنامجاً قطرياً للعمل اللائق]	■ التنمية المستدامة باعتبارها أولوية عمومية يستتبر بها تعزيز الأهداف الإستراتيجية للعمل اللائق وبرامج منظمة العمل الدولية ■ وتيرة استخدام معلومات منظمة العمل الدولية وتصنيف المستخدمين لتلك المعلومات ■ وتيرة استخدام الخدمات الاستشارية لمنظمة العمل الدولية وتصنيف المستخدمين لتلك الخدمات
	■ حصة الميزانية العادية والموارد من خارج الميزانية، المخصصة للتنمية المستدامة [الهدف: +١٠ في المائة]	■ حصة الميزانية العادية والموارد من خارج الميزانية، المخصصة للتنمية المستدامة [الهدف: +٢٠ في المائة]	

الجزء ثالثاً - ترتيب التنفيذ وبناء الشراكات واستراتيجية حشد الموارد

٢٩. لدى منظمة العمل الدولية أصلاً عدد من المبادرات والأنشطة المهمة المتعلقة بالتنمية المستدامة. ومن بينها، برنامج الوظائف الخضراء على مستوى المكتب، الذي أنشأه وأقره مجلس الإدارة عام ٢٠٠٨، والذي يقدم قاعدة معارف تتوسع باطراد ويضم مجموعة متزايدة من ذوي الخبرة الجبهة في المنظمة. وعليه، سوف تستند خطة العمل إلى النشاط المضطلع به في إطار برنامج الوظائف الخضراء والدروس المستخلصة منه، وتستمر في الوقت ذاته في اعتماد نهجها المشترك والعمل من خلال شبكة من الأخصائيين في المقر وفي الميدان، بما في ذلك مركز التدريب الدولي في تورينو. وفي صميم هذه الشبكة، سوف تواصل وحدة الوظائف الخضراء تشجيع عملية تجميع الموارد البشرية والمالية ضمن فرق مكونة من موظفين من الوحدات التقنية المعنية في كافة القطاعات، وممولة من الميزانية العادية ومن موارد من خارج الميزانية.

٣٠. وسوف يواصل المكتب السعي إلى تحقيق اتساق تشغيلي أكثر متانة للنواتج المتوخاة في إطار برنامج الوظائف الخضراء، مع النتائج الاستراتيجية المعنية والمجالات المختارة ذات الأهمية القصوى، بما في ذلك من خلال إقامة الروابط مع الميزانيات المعنية وتخصيص الموارد من الميزانية العادية. وفيما يتعلق بالبرامج والميزانيات في المستقبل، سينظر المكتب في توسيع نطاق قدرة منظمة العمل الدولية في الوظائف الخضراء من حيث عدد الموظفين والموارد، بما يتيح له السعي بفعالية لضمان جعل التنمية المستدامة مسألة عمومية في المنظمة. وقد يشمل ذلك تعيين أخصائي إضافي في مجال الوظائف الخضراء في كل إقليم (بالتقيد بمثال المكتب الإقليمي للمنظمة في آسيا والمحيط الهادئ) وأخصائي في مجال بناء القدرات في مركز التدريب الدولي في تورينو، بغية توفير التنسيق الفعال وإدماج التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء في البرمجة القطرية.

٣١. أما داخل منظمة العمل الدولية، وكجزء من العملية التحضيرية للإطار الاستراتيجي للمنظمة لما بعد عام ٢٠١٥، فستبذل الجهود لصياغة النتائج والمؤشرات بغية تجسيد التنمية المستدامة بشكل أفضل. وستترسخ هذه الجهود في الالتزام مع الهيئات المكونة على المستوى القطري في البرامج القطرية للعمل اللائق بغية استثارة الوعي ومناقشة الروابط الوثيقة بين الاستدامة البيئية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال الحوار الاجتماعي.

٣٢. وسوف تُبذل جهود إضافية، بالتعاون مع إدارة الشراكات والتعاون الإنمائي، من أجل رسم معالم برامج للتعاون التقني من شأنها أن تدفع قدماً بأهداف خطة العمل، والضلوع فيها. وسوف تقدم مقترحات محددة الأهداف للمزيد من الموارد في سياق البرامج والميزانيات المتفق عليها. وسوف يعمل المكتب على تعزيز الشراكات القائمة ويسعى إلى إقامة شراكات جديدة مع وكالات منظومة الأمم المتحدة، لاسيما من خلال الشراكة من أجل العمل لصالح الاقتصاد الأخضر، ومع منظمات على المستوى الإقليمي وربما مع منظمات من القطاع الخاص، من أجل تحقيق النتائج المتوخاة الواردة في خطة العمل.

مشروع قرار

٣٣. رهناً بأي إرشادات يقررها مجلس الإدارة عند مناقشته خطة العمل الاستراتيجية بشأن التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، يطلب مجلس الإدارة من المدير العام ما يلي:

(أ) أن يراعي مراعاة تامة استنتاجات مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠١٣ بشأن التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء عند تنفيذ البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وعند إعداد إطار السياسة الاستراتيجية اللاحق، بما في ذلك من خلال تخصيص الموارد المطلوبة لضمان تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية تنفيذاً فعالاً؛

(ب) أن يدعو إلى انعقاد اجتماع للخبراء خلال عام ٢٠١٥ بغية تقديم الإرشاد المتخصص بشأن المسائل المرتبطة بتخصيص الاقتصادات والوظائف الخضراء والانتقال العادل للجميع، كما يرد ذلك في الفقرة ٢٤ من استنتاجات مؤتمر العمل الدولي؛

(ج) أن يسعى إلى تنفيذ مبادرة خضراء من خلال العمل، الواردة في هذه الوثيقة، بغية إنفاذ القرار بشأن التنمية المستدامة والوظائف الخضراء والعمل اللائق، وأي إرشاد آخر يقرره مجلس الإدارة.